

دراسات محكمة

في بعض صعوبات التحليل
السياسي

عزالدين العلام

أستاذ العلوم السياسية

جامعة الحسن الثاني

11 يوليوز 2021



1- حينما تختبئ العلوم السياسية

ما هي وضعية العلوم السياسية، وتحديدًا في مغرب ما بعد الاستقلال؟

بقدر ما يؤكّد أغلب الباحثين على ضعف، بل وحتى غياب علم السياسة، بقدر ما نلاحظ الحضور الصريح أو الضمني للسياسة في العديد من الكتابات بحيث لا يقابل غياب العلم إلا تشظي السياسة في مجالات معرفية مختلفة. وهي مفارقة تستدعي توضيح مظاهر ضعف علم السياسة، وصعوبات تحليل المشهد السياسي المغربي.

"إنّ العلم الذي يبحث في اجتماعيات الدولة، أي علم السياسات مهجور في مجموع البلاد العربية، وإنّ ما أنجز من دراسات في هذا المجال تمّ في إطار معاهد أجنبية".¹ لا وجود لهذا العلم إذن بمعناه المؤسّساتي، إن لم نقل إنّ تحديد موضوع خاص به، وابستمية خاصة به، شيء صعب، بل ولا معنى له. والحال هذه، ليس أمرًا غريبًا أنّ يكون علم السياسة بالمغرب علما "مهاجرا"، ليس فقط بالمعنى المكاني، بل، وعلى الخصوص نحو مجالات معرفية أخرى. فلكي يعيش "عالم السياسة"، فإنّه تارة يتحوّل إلى "مؤرخ" للوقائع والمؤسسات، وأخرى إلى مؤرخ للأفكار... (الأنطروحات الجامعية المغربية في العلوم السياسية تؤكد ذلك)، وهذا "الترحال" بين مجالات معرفية مختلفة تمليه "خصوصية" الموضوع السياسي المغربي وطابعه المفكّك، ناهيك عن المحيط السياسي العام.² وفي نفس المنحى، يوضّح باحث آخر كيف أنّ هذا العلم تتقاسمه نزعتان أساسيتان هما، الأنثروبولوجيا والتاريخ، "وفي الحاليتين معا، تبقى المسلّمة الأساس هي ضرورة الاستعانة بالأنثروبولوجيا أو بالتاريخ لفهم بلد مثل المغرب".³

وانطلاقا من دراسته للإنتاج السياسي المغربي، يلاحظ باحث آخر أنّ علم السياسة في المغرب ضعيف، وإنتاجه هزيل، ومضمونه غير متبلور بشكل واضح ومستقل... في الماضي ارتبطت السياسة بالفقه وأشياء أخرى، وخلال الفترة الاستعمارية، ومع تراكمات السوسيولوجيا الكولونيالية، أصبح الحديث ممكنا عن بداية تأسيس هذا "العلم" أو هذا النوع من المعرفة السياسية لمكونات المجتمع المغربي. ومع استقلال المغرب أصبحنا أمام "علم

¹ عبدالله العروي، مفهوم الدولة ص 145، المركز الثقافي العربي، 1981

² Voir M/ Tozy :La science politique à l'écoute des discours de la rue –Les illusions du regard- in « Sciences politiques, sciences morales » Itinéraires et pratiques de recherches . Tunis 1995/

³ Hassan Rachik : Sciences politiques et pratiques de terrain in Revue marocaine des sciences politiques/ n 1 2010.



سياسة مواكب"، يجعل من "الحدث الراهن" موضوعا له، ومن متابعة مستجدات الحياة السياسية الشابة إطارا له. وعن الفترة الأخيرة، يلاحظ نفس الباحث أنّ المغرب شهد إنتاجا سياسيا لا بأس به، غير أنّه يظل هزيلا، وفي ارتباط وثيق بالعمل الجامعي-الأكاديمي، إضافة إلى أنّه في الغالب الأعم لبس لباسا قانونيا شكليا، أو أنه اهتمّ بمجال "العلاقات الدولية" ⁴.

علم السياسة بالمغرب إذن، كما لاحظ هؤلاء الباحثون، علم "مهجور" و"مهاجر" و"هزيل". ومع ذلك، وهنا تكمن المفارقة، ففي مقابل هذا الضعف التأسيسي للعلم نلاحظ الحضور القوي، الصريح أو المبطن، للظاهرة السياسية كموضوع في مجالات معرفية مختلفة.

لو عدنا إلى مختلف المنشورات المغربية من كتب ورسائل وأطروحات جامعية منذ 1956 إلى السنوات القليلة الأخيرة، وقمنا بجرد أولي لمختلف العناوين التي تشير من قريب أو من بعيد إلى المجال السياسي، لوجدنا فعلا مادة وفيرة من الكتابات التي تجعل من السياسة موضوعا لها، غير أنّها تتعامل معها من زاوية أخرى لا تخص علم السياسة كعلم مستقل.

هكذا نجد:

- كتابات تاريخية تتحدّث تخصيصا عن زمن دولة بعينها، ومسار مؤسساتها، أو تؤرخ لبعض الأحداث السياسية، وحتّى الأفكار السياسية.
- كتابات ذات منحنى فلسفي تتحدّث من وجهة نظر شمولية عن مشكلات النهضة والدولة والإصلاح والمجتمع...
- كتابات قانونية تتناول بالوصف غالبا، وبالتحليل أحيانا، موضوع الدولة وسلطاتها ومؤسساتها وعلاقاتها الخارجية.
- كتابات دينية عامة، وأحيانا فقهية، تحمل في طياتها بعدا سياسيا وتصورا للمجال السياسي.

⁴ Voir Abdallah Saaf « Images politiques du Maroc » p 11 /17 Rabat 1987 Voir aussi « Politique et savoir au Maroc » p 117/141 Rabat.



- كتابات تراثية تعتمد على تحقيق وتقديم بعض الإنتاجات السياسية لمفكرين مغاربة ومشاركة.
 - كتابات أنثروبولوجية تهتم بمختلف الوحدات الاجتماعية، وعلاقتها مع السلطة...
 - كتابات سير ذاتية، وهي في الغالب الأعم مذكرات لبعض رجال السياسة في المغرب (وطنيون وقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وبعض زعماء الأحزاب)
 - وأخيرا هناك كتابات تندرج في إطار علم السياسة، وهي أولا قليلة، وثانيا حديثة العهد. وقد تكفي الإشارة هنا إلى أنّ ما صدر في المغرب خلال العقدين الأخيرين حول الدولة والأحزاب والانتخابات والمواطنة والنظام الدستوري والسياسي يفوق على هزاله ما صدر منذ استقلال المغرب، ولذلك دلالتة التي لا تخفى⁵.
- لا أملك جوابا قطعيا. هل كان الأمر اختيارا إراديا عفويا؟ هل كانت تمليه ظروف الجامعة المغربية والمحيط السياسي العام؟ وألا يكون في نهاية المطاف حذرا وتهيبا من مناقشة مواضيع تدخل في صلب الواقع السياسي المغربي؟

2- في الارتباط بالتحديث السياسي

إذا كان بعض الباحثين قد أكدوا على أن العلوم السياسية بمفاهيمها الحديثة تظل غائبة عن تراثنا السياسي، وهو أمر مفهوم، وأن المرحلة الكولونيالية وما واكبها من كتابات، شكلت، نوعا ما، بداية التأسيس، وهو أمر لا مجال لإنكاره... فألا يمكن القول إن الانتقال الصعب والمعقد والمؤلم والمتقطع أحيانا من دولة السلطان التقليدية (التي لا حاجة لها بعلم قد ينتقدها ويعري أسسها) إلى سلطان الدولة الحديثة (التي تتأسس على قاعدة الشأن العمومي وقيم المشاركة السياسية) عكس في كثير من جوانبه هذا الظهور المتعثر لعلم السياسة. وإذا كان بإمكاننا

5 للاطلاع على تفاصيل عناوين هذه الكتابات، انظر "الكتاب المغربي -مجلة بيبليوغرافية نقدية"، وهي دورية سنوية تصدرها "الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر". في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، كنت واحدا من جماعة من الطلبة، خريجي شعبة "العلوم السياسية"، أبحث عن موضوع يكون عنوانا لأطروحتي الجامعية. وبغض النظر عن طبيعة المواد التي درستها كطالب طيلة السنوات التي قضيتها في هذه الشعبة و مدى علاقتها حقا ب"العلوم السياسية"، وقع اختياري أخيرا على موضوع "الآداب السلطانية" كعنوان لأطروحتي. لماذا الغطس في هذا الماضي السحيق بدل البحث في موضوع يهّم حقا مجال "العلوم السياسية"؟ تساؤل تبددت عناصر جوابه حينما تصفحت عناوين أطروحات زملائي التي تحمل معها أكثر من دلالة. فمنهم من جعل من تاريخ الأفكار السياسية موضوعا له، ومنهم من اكتفى بنصوص القوانين الدستورية عنوانا لأطروحاته، ومنهم من عاد لوقائع و مؤسسات الماضي يبحث فيها، كما كان هناك من بينهم من اختار بعض الظواهر و الوحدات الاجتماعية ليجت في انعكاساتها السياسية، ومنهم أيضا من سافر بعيدا ليجت في قضايا تهّم القانون الدولي و العلاقات الدولية.



أن ننتبه إلى أن حضور علم السياسة في الفكر المغربي ضعيف وباهت، فالأنه في مكان ما قوي وموجود، ولأنّ مقارنة الذات بالآخر يفرضها التأخر التاريخي.

تبدو العلاقة بين الدولة الحديثة وازدهار علم السياسة علاقة عضوية. يلاحظ عبد الله العروي قائلاً: "إن المسؤولين العرب يشمئزون من كل بحث موضوعي - في نطاق ما تعنيه الكلمة في العلوم الإنسانية- حول أصول سلطتهم و وسائل نفوذهم"، ثم يتساءل: "هل تقبل الأنظمة العربية أن تدرس بكيفية موضوعية حسب المناهج التقديرية الحديثة، لا في معاهد أجنبية بل في مؤسسات وطنية؟ أن تُدرس الأوضاع السياسية العربية علمياً في الخارج شيء، وأن تُدرس في الداخل شيء آخر..."⁶

الدولة المغربية، على ما هي عليه، هي صورة المجتمع المغربي، عنوانه ونقطة وصوله. إن كانت ضعيفة، فلعلّ ما، أو لعل تسكنه. وهي في نهاية المأل تكثيف لما يسري في داخله. غير أن الدولة كإرادة عامة، وكثيء عمومي، لا يمكن تصورها إلا في نطاق المفاهيم الحديثة التي تطلبت صياغتها في أوروبا القريبة منا، عقوداً وعقوداً من السنين. وهنا السؤال الجوهرية: هل يمكن الحديث عن دولة مغربية بالمعنى الحديث للكلمة؟ نعم ولا! (نعم)، لأن التحديث مصيرها المحتوم، ولأنها حبل بحاضر ومستقبل يفرضان عليها فرضاً أن تتأسس كدولة حديثة. و (لا)، لأنها ما انفكت تعاني من ثقل الماضي "السلطاني". والنتيجة أن هذا الجسد المزدوج الذي يغلف روح الدولة المغربية يزيد أمرها تعقيداً، بل ويضاعف من الدور المنوط بها كأداة تحديث اجتماعي في مواجهة هيمنة التقليد على المجتمع وضعف حركيته.

ومع ذلك، فإن شرط تحديث المجال السياسي لا يهتم حصراً كيان الدولة كما قد يُعتقد، بل يسائل أيضاً مختلف الفاعلين السياسيين، وفي مقدمتهم الأحزاب السياسية التي يبدو أنها بدورها مشدودة إلى العيش في كنف التقليد وكفنه، وأغلبها، إن لم نقل كلّها، غارق اليوم في تجريبية فجّة.

عبد الله العروي، م - س⁶



إذا كانت الدولة روح المجتمع، فإنّ الحكومة، (ولا أقصد بها مفهومها التقني الدستوري الضيق)، هي بالضرورة نصاب سياسي حزبي، وهي يد المجتمع والدولة على السواء. نجاحها أو فشلها تعبير عن مدى قدرات المغرب العملية والذهنية في تجاوز عوائق مساره. وهنا السؤال البديهي والعميق في آن واحد: هل يملك المغرب فعلا حكومة؟ ألا تعكس العلاقة المضطربة والمشوشة بين الحكومة والدولة شيئا من خصوصية النظام المغربي؟ وألا تعكس لعبة شد الحبل، المشوبة بشيء غير قليل من التواطؤ مع مراكز سلطة خفية، بقايا بنية تقليدية تحتضر، ولكنها ترفض أن تموت، وبالتالي، ألا يسري على هذه "الحكومة"، وهي تسعى لأن تتأسس حقًا وتحكم فعلا، ما سبق قوله عن الدولة نفسها.

الإقرار بأن الحكومة، هي بالضرورة نصاب سياسي حزبي، يُضمر أن لها ظلا معارضا يعبر عن دينامية سياسية مفتوحة نحو المستقبل، كما يعبر على أن السلطة مكان فارغ يحكمه التداول. غير أن السؤال الجوهرى، مرة أخرى هو: من يضمن تداول السلطة بين الحكومة والمعارضة، بين الأغلبية والأقلية؟ وبعبارة واضحة: من يضمن الديمقراطية في المغرب؟ إذا كان تأسيس الديمقراطية، والتاريخ شاهد على ذلك، قد تطلب صيرورة مجتمعية واقتصادية ومؤسسية وفكرية استغرقت ما يفوق الثلاثة قرون، فكيف لنا أن نتصور أمرها في ظل مجتمع جنيني في حد ذاته، ولا زالت ديمقراطيته في جزء كبير منها، رهينة النوايا.

الدولة والحكومة والمعارضة، مفاهيم محورية تنبني عليها الحداثة السياسية وتفترض، بعيدا عن كلّ إرادوية منتفخة، زمانا سياسيا كافيا لتتأسس.

زمان المغرب السياسي الحديث قصير جدا، بل لا يساوي شيئا مقارنة مع زمانه الاجتماعي الممتد بثقله وترسباته، فهو لا يتعدى الخمسين سنة، وأكثر من ثلثي هذه المدة كان زمانا لا- سياسيا (حتى لا نقول استبداديا)، وتجاربه الانتخابية على علائها، معدودة ومحدودة، وعوائق الانطلاق كانت، ولا تزال، أقوى بكثير من أحلام الحق والحرية والمواطنة. فلا سند في ماضيه من شأنه أن يحمل مشعل التغيير، ولا قوة اجتماعية متبلورة حاضرا ترهن مصيرها بشرط الحداثة، ولا نخبة ثقافية تسابق الزمن ناشرة أضواءها التنويرية...



إذا كان الزمانان، السياسي والاجتماعي، متناغمين إلى هذا الحد أو ذاك في أوروبا منذ تأسيسها لدولها الوطنية، فهل بإمكاننا أن نفسّر ما نشهده الآن من تضخم في الخطاب السياسي، المسكون بشيء غير قليل من الهذيان، بالمفارقة الحاصلة بين زمانينا السياسي والاجتماعي؟ فيها نحن نريد، دفعة واحدة، دولة وطنية (كما تصوّرها ماكيافلي و بودان...) وديمقراطية مدنية (كما حلم بها لوك وغيره) بل وحتّى اشتراكية (كما حلم بها ماركس و فوضيو القرن التاسع عشر...). وبالتزامن مع كل هذا نريد مواطنا حديثا يتحمّل واجباته وينعم بحقوق الإنسان. وبالتالي، ألا نكون قد أصبحنا، عن وعي أو بدونه، ضحايا نزعة "إرادوية" ترفع الفعل السياسي إلى مركز الصدارة، متوهمة إياه مفتاحا سحريا لكل المشاكل!

لا يتعلّق الأمر بتبخيس قوة الإرادة، ولا بالتنقيص من قيمة الفعل السياسي، بقدر ما يتعلق بإبراز حدود القرار السياسي. فهل يكفي أن يتغيّر فصل دستوري لتسري الديمقراطية، بين ليلة وضحاها، في دواليب الدولة وأوصال المجتمع على السواء؟ وهل يكفي أن تصدر الحكومة قرارا ينصّ على تخليق الإدارة لكي تصبح هذه الأخيرة رجلا ورعا! وهل يكفي أن يعلن حزب ما، على حين غرّة، أنه أصبح ديمقراطيا لنتوهم أنه كذلك! إن الأمر أعقد بكثير من استصدار قرار إرادي وإداري، فللوقائع صيرورتها، وهي لا ترتفع بمجرد القول أو الإرادة المعزولة عن محيط يفعلها ويجعل منها حقيقة واقعة.

والحال هذه، ألا يحق لنا أن نطرح التساؤل التالي: إلى أي حد، تبعا لزماننا السياسي القصير جدا، يمكن تحليل المشهد السياسي المغربي انطلاقا من مفاهيم حديثة اعتدنا عليها مثل: الدولة والحزب، والصوت الانتخابي، والمجتمع المدني، والمواطن... هل يكون للمفاهيم المذكورة محتوى اجتماعيا فعليا، أم هي نفسها مجرد طموح؟ وألا يعدو أن يكون الأمر في بعض الحالات استعمالا لأدوات حديثة من أجل غايات تقليدية؟



3- في معيقات التحليل السياسي

شهدت السنوات الأخيرة، بالتزامن مع انفتاح الدولة المغربية وتحرك المجتمع المدني، ظهور عدد من الدراسات والمقالات والكتابات حول الدولة والأحزاب والنقابات والجمعيات والمواطنة والديمقراطية وحقوق الانسان والدستور وغيرها من المواضيع التي تهم المجال السياسي. وهي كلها دراسات تندرج نظريا في إطار علم السياسة أو العلوم السياسية. لا ندعي هنا تقييما لما كُتِبَ حول المشهد السياسي المغربي في السنوات الأخيرة، ولكن، ربّما يكون علينا توخّي شيء من الحذر أمام هذه الوفرة من الدراسات حتّى لا ننتظر من أغلبها ما يعجز عن تحقيقه.

لم تحقق هذه الكتابات تراكما حقيقيا يسمح للباحث بالوقوف على حقيقة الواقع السياسي المغربي بآلياته وأفعاله وفاعليه ومحيطه. ولا يملك هذا العلم بعد، تاريخا يسمح له بفرض نفسه كعلم قائم الذات... أما السبب فواضح؛ قديما لم تكن الدولة المغربية (بل وكل الدول التي تعاقبت على الرقعة العربية الإسلامية)، بحاجة إلى علم يفضح استبدادها، ويعري أسسها. ومع بداية استقلال المغرب، وإلى غاية بداية التسعينيات، حافظت الدولة، لأسباب تاريخية وعوامل سياسية، لا مجال لاستحضار تفاصيلها، على قدر غير قليل من استبدادها، ولم تبرز بوادر ظهور علم سياسة بالمغرب إلا مؤخرا، وتحديدًا مع إمكانية الحديث العمومي عن الديمقراطية والانتقال الديمقراطي والتناوب السياسي... الخ. ليس غريبا إذن أن ظلّ هذا العلم مختبئا ما يقارب أربعة عقود من استقلال المغرب داخل مجالات معرفية أخرى تهم التاريخ والقانون والفلسفة والدين والأدب، ليتخلص اليوم شيئا فشيئا من عباءتها عساه يحقق ذاته واستقلالته. وما على القارئ إلا أن يعود كما سبق بيانه لمختلف إصدارات الكتب والأطروحات الجامعية التي عرفها المغرب منذ استقلاله ليتأكد مما سبق قوله⁷.

بعيدا عن كل نزعة وصفية، وبعيدا أيضا عن فيض التفاصيل التي تعج بها الحياة السياسية المغربية، أحاول هنا أن أصوغ بعض صعوبات تحليل المشهد السياسي المغربي. فإذا كانت العوائق السابقة في أغلبها عوائق موضوعية

⁷ انظر الهامش رقم 5



ناتجة عن تأثير الدولة السلطوي وضعف النسيج المجتمعي، فإنّ العوائق، موضوع هذا المبحث، تعود للباحث نفسه، وتحديدًا مدى نجاعة استعماله لبعض المفاهيم السياسية الحديثة لمعرفة الواقع السياسي المغربي.

1- وضع سياسي في إطار التشكّل:

انطلاقًا من التحولات السياسية لمغرب ما بعد الاستقلال، يبدو جليًا أن الوضع السياسي في تغير مستمر، وأنّ الفاعلين السياسيين، من سلطة ملكية وأحزاب ونقابات وجمعيات ومجموعات ضغط، في تشكّل دائم، كما أن آفاق الفعل السياسي، وهذا ما يزيد الأمور تعقيدًا، لم تعد رهينة حصرًا بالإرادة السياسية الداخلية لوحدها، وإنما تخضع في جوانب كثيرة إلى متطلبات المحيط الإقليمي والدولي.

إن أكبر صعوبة تعترض هذا العلم هي بالضبط الحالة الانتقالية التي يعيشها المغرب، هذا التشكّل المتغير دوماً لمختلف فاعليه. فالدولة تحمل معها ماضيها السلطاني بأمل التخلص من ترسباته، والحكومة، في جوانب كثيرة منها، هي مراتب سلطانية يأمل الجميع أن تصبح حقًا وفعالًا حكومة، والأحزاب في مجملها أشباه زوايا لا تزال تعاني من ثنائية الشيخ والمريد، والمواطن يحسّ بانتمائه الجماعي، القبلي والإثني، وبالعلاقة الإرعاء التي تجمعها مع الحاكمين أكثر ما يحسّ بذاته وفردانيته واستقلاليتها، وانتخاباتنا المحسوبة على رؤوس الأصابع، تتماوج بين الولاء السلطوي والقبلي، والاعتناع الفردي الحر...

يبدو أننا في حاجة إلى علم سياسة من نوع خاص، يمكنه القبض على حقيقة واقع سياسي ملتبس، كل شيء فيه ينتقل بدءًا من الدولة إلى المواطن، مرورًا بالأحزاب والنقابات والجمعيات والمؤسسات... وربما هذا ما حدا بأحد الباحثين المهتمين للحديث عن "علم سياسة مواكب" قادر على مصاحبة هذه التحولات والقبض على عناصرها الثابتة والمتحولة.⁸

⁸ انظر عبدالله ساعف، المرجع السابق



ب- الظاهر والباطن في المشهد السياسي

يفترض هذا العلم آليات وضعية تسير الحياة السياسية وتتحكم فيها، ويكون بالإمكان تحليلها ورصد تفاصيلها وجزئياتها، بل وأيضا استشراف مآلها. والحال هذه، لا نبالغ إن قلنا إن الحياة السياسية المغربية تبدو وكأنها موزعة بين حياتين: حياة ظاهرة، تطفو على السطح، نقرأ عنها في الصحف والكتب، ونسمع عنها ونشاهدها في وسائل الإعلام، وحياة باطنة، هي منبع القرار السياسي، ويصعب خرق أسرارها. وبالتالي، هل يكون التحليل السياسي لمثل هذا الوضع أمرا ممكنا؟ ألا نكون في حاجة إلى "عرفان" سياسي قادر بحدسه على تفكيك شفرة أسرار وضع سياسي، قد تعجز العلوم السياسية ب"وضعائيتها" على سبر أغواره؟

ج- مفارقة المفاهيم للوقائع

لكل علم مفاهيمه التي يشتغل بها. ولعلم السياسة بدوره مفاهيمه التي يشتغل بها مثل: الدولة والمؤسسة والحزب والصوت الانتخابي والحكومة والبرلمان والاقتراع والدستور والحريات العامة والمواطنة والحق والقانون والمشاركة السياسية والمعارضة...

وهنا أتساءل: هل يمكن لأي باحث أن يستعين بهذه المفاهيم الحديثة في تحليله للوقائع السياسية المغربية؟ ألا يرتكب هذا الباحث خطأ معرفيا قاتلا باستعماله لمفاهيم يبدو أنّ علاقتها العضوية بالواقع السياسي المغربي غير مؤكدة؟ وألا يصبح استعمالنا لهذه المفاهيم المرتبطة تاريخيا بمسار الدولة الحديثة تعبيرا منا عن طموح ورغبة في أن تتأسس، أكثر مما هي أدوات لتفسير واقع سياسي؟

كثيرة هي العلامات التي تدفع الباحث في العلوم السياسية لمزيد من الحذر في استخلاص نتائجه. فهل يمكن مثلا تحليل الدولة والنظام السياسي المغربي بمفاهيم القوانين الدستورية والمدونات القانونية؟ ومتى كانت القاعدة القانونية مطابقة للحقيقة الاجتماعية والسياسية. وهل بجرة قلم يمكن أن نمحو الهوة، ونذيب المفارقة القائمة بين ما يسطره القانون وما ينطق به الواقع؟ ومن يكون هذا الباحث اليوم الذي يمكنه أن يحلل المشهد الحزبي بالمغرب باعتماده على المفاهيم السياسية الحديثة؟ وكيف له أن يدعي القبض على منطق السلوك السياسي



للأحزاب المغربية، إن كانت هي نفسها غارقة في تجريبية فجّة، لا عقل سياسي يحكمها؟ وأي باحث يمكنه استشراف تحالفاتها، إن كانت هي نفسها، تقول في الصباح ما لا تفعله في المساء؟ وهل يعبر الحزب المغربي، إلا فيما نذر، عن واقع مجتمعي وحاجة تاريخية؟ وهل تعكس الانقسامات الحزبية المتكاثرة في هذه السنوات الأخيرة اختلافات سياسية حقيقية تستحقّ عناء البحث، أم أنها لا تعدو أن تكون حزازات شخصية وطموحات فردية قد لا تهتمّ الباحث في شيء؟

هل يحق لنا أن نستعين بمناهج استقرائية وكمية وإحصائية في تحليل المشهد السياسي المغربي، وهل يمكن لنا أن نستخلص نتائج ذات مصداقية انطلاقاً من عدد من المعطيات الظاهرة التي يحفل بها هذا المشهد؟⁹ فهل نستطيع استناداً على نسب المشاركات الانتخابية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال، أو المشاركة النسائية التي فاقت مشاركة الرجال في كثير من المحطات، أو نسبة هذه المشاركة في بعض البوادي المغربية التي فاقت نسبة مشاركة عدد من المدن... هل يحق لنا أن نستنتج من هذه المعطيات الكمية أن نساء المغرب أكثر تسيّساً من رجاله، وأن هذه البادية أو تلك أكثر اهتماماً بالشأن العام من مدينة عمالية كبيرة مثل الدار البيضاء؟ وبكلمة، هل يكون لتطبيق المناهج الاستقرائية والكمية والإحصائية من معنى أمام ظاهرة انتخابية يجتمع فيها في آن واحد، تدخّل السلطات، والعمق الأنثروبولوجي للناخب المغربي؟

أخيراً، ورغم كل ما قيل عن ارتباط العلوم السياسية بتحديث الحقل السياسي ودمقرطته، ورغم كل المآخذ التي يمكن توجيهها إلى طبيعة الدولة... فإن الاكتفاء بمثل هذا التصور يظل قاصراً ومحدوداً لعدة أسباب أهمها أن مفاهيم التحديث والديموقراطية ليس فقط مسألة سياسية وإرادية، و لكنها أيضاً، وبالأساس مسألة مجتمعية ومدنية تهتم الأسرة والجماعة والمدرسة والمؤسسة... فيقدر ما لا نكف عن ترديد القول بعسر انتقال المجال السياسي من التقليد إلى الحداثة، ننسى، وبالتساوق مع ذلك، الحديث عن عسر الانتقال المجتمعي من "رعايا"

⁹ هذا التساؤل المنهجي هو ما طرحته على نفسي في إحدى المناسبات، وأنا بصدد البحث في التاريخ الانتخابي للمغرب المستقل. كأي باحث، استقصيت كل المعطيات الضرورية المتعلقة بالقوانين الانتخابية، والحملات الانتخابية للأحزاب المشاركة، والنتائج النهائية المحصل عليها، ونسب المشاركة النسائية والشبابية، ونسب مشاركة البوادي والمدن الصغرى والكبرى... وأمام كل هذه المعطيات، تبين لي كم هو صعب استخلاص نتائج ذات مصداقية انطلاقاً من هذه المعطيات الكمية.



عليهم "اجتناب الخوض في أسباب السلطان"، كما يقول تراثنا السياسي، إلى "مواطنين" بهمهم أمر الشأن العام، و هذا موضوع آخر...

يفترض ظهور علم السياسة تحقق ثلاثة شروط كبرى، سياسية-مؤسسية، ومجتمعية-مدنية، وثقافية. يستدعي الشرط الأول حتمية الانتقال من دولة السلطان (المخزنية، التقليدية، الوسيطية) إلى سلطان الدولة (الحديثة، المأسسة، المقننة). ويكمن الشرط الثاني في ضرورة الانتقال من جمع الرعايا إلى مفرد المواطنة. أما الشرط الثالث، ويكاد نظرا لأهميته، أن يغلف باقي الشروط، فبكمين في راهنية عصر أنوار مغربي يضع الدين والأخلاق في مكانهما، والعلم والسياسة في مكانهما.

لا يتعلّق الأمر هنا بشروط آلية، ولا بضرورة تحقّقها القبلي لكي يبرز فجأة هذا العلم، ولكن الأمر في حقيقته يتعلق بصيرورة مجتمعية وتاريخية فيها كثير من المدّ والجزر والتداخل بين عوامل سياسية مؤسسية واجتماعية وثقافية.